سياسات العراق التعليمية والسكانية والمناخية

م.م: هديل لطيف ياسر*

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

مُلخص البحث:

ارتبط مفهوم السياسات العامة بجوانب متعددة منها السياسة التعليمية والسكانية والمناخية، أذ ان السياسة العامة مهما اختلف ارتباطها فهي تشير الى التفكير المنظم لسلوك وتصرفات برامج الدولة او المنظمة او الافراد باتجاه تحقيق اهداف المجتمع،ومن ثم بقدر تعلق الامر بموضوعنا فلا بد من وجود سياسة سكانية اذ تمثل هذه السياسة الاجراءات التشريعية والبرامج الادارية للتأثير في اتجاهات نمو السكان وخاصة المواليد والوفيات والهجرة.كما وتعتبر ظاهرة التغير المناخي من المواضيع المهددة للاستقرار الداخلي وبالتالي تؤثر على الاستقرار والسلم الدوليين لأنها ترتبط بالأمن الذاتي اضافة الى الامن القوي لأي دولة لما لها من تأثير على الافراد والمجتمع ويتعدى ذلك الى الامن الدولي في حالة حدوث الكوارث البيئية.

اما فيما يخص السياسة التعليمية فهي تمثل حزمة من التشريعات والضوابط التي تنظم العمل التربوي وتحدد مسيرة العملية التربوية لتحقيق رؤية جديدة لأبنائه تتكيف مع معطيات التقدم العلمي، لذا حظيت باهتمام كبير من قبل قيادات الدول ومجتمعاتها نظراً لأدراك الدول ان التعليم هو مفتاح التقدم والرقي للمجتمعات وهي تمثل الطريق الامثل لبناء الموارد البشرية.

الكلمات المفتاحية: العراق، السياسات العامة، السياسة التعليمية، نمو السكان.

Abstract

The concept of public policies has been linked to multiple aspects, including educational, population, and climate policy. Public policy, no matter how different its connection, refers to the organized thinking of the behaviour and actions of programs of the state, organization, or individuals towards achieving the goals of society. Therefore, as far as our topic is concerned, there must be a population policy, as This policy represents legislative measures and administrative programs to influence population growth trends, especially births, deaths and migration. The phenomenon of climate change is also considered one of the topics threatening internal stability and thus affects international stability and peace because it is linked to self-security in addition to the strong security of any country because of its impact on individuals and society. This extends beyond international security in the event of environmental disasters.

As for educational policy, it represents a package of legislation and controls that organize educational work and determine the course of the educational process to achieve a new vision for its children that adapts to the data of scientific progress. Therefore, it received great attention from the leaders of countries and their societies due to the countries' awareness that education is the key to progress and advancement for societies, and it represents the best way to build human resource.

Keywords: Iraq, public policies, educational policy, population growth.

المقدمة

شهد العراق تقلبات في العقود الاخيرة اثرت في جوانب متعددة كالاقتصادية والاجتماعية والسكانية، مضاف للجانب السياسي. ونظرا لأهمية السياسات التعليمية والسكانية والمناخية في تنظيم حياة السكان في العراق فقد تم اختيارها موضوعا للبحث، ومن ثم بقدر تعلق الامر بموضوعنا فلا بد من وجود سياسة سكانية ومناخية وتعليمية قادرة على تعبئة الموارد

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

المتاحة سواء كانت بشرية ام مادية ام علمية في إطار فلسفة الدولة لتطوير المجتمع من خلال قيادة عمليات التنمية وحل المشكلات التي تواجه هذا الجانب المهم الذي اصابه الكثير من الوهن نتيجة عدة عوامل واسباب سنتناولها في إطار دراستنا هذه.

فرضية الدراسة : اتساقاً مع اشكالية البحث اذ تعكس الفرضية العلاقة للجدلية بين متغيرات الدراسة اذ ترى الدراسة انه يوجد إثر مباشر للسياسات السكانية والمناخية والتعليمية في الواقع العراقي من شأنه ان يمس بالنمو والتطور.

هدف الدراسة :ايجاد الحلول اللازمة التي تساهم في تطوير السياسيات السكانية والتعليمية والمناخية اذ تؤثر هذه السياسات تأثيراً كبيراً في الواقع العراقي.

اهمية الدراسة :تنطلق الدراسة من اهمية مفادها ان قطاع التعليم والمناخ والمستوى السكاني في العراق يعني من اختلالات بنيوية وهيكلية متجذرة فيه كانت ولازالت السبب الرئيس في تراجع مستواه مقارنة بنظيره العربي والعالمي.

اشكالية الدراسة :يعبر البحث عن علاقة جدلية تثير تساؤل مركز يعكس الاثر الذي تحدثه السياسات السكانية والمناخية والتعليمية في الواقع العراقي، اذ ارتفعت معدلات النمو السكاني في العراق مع اضطراب في النمو الاقتصادي مما يؤدي الى تخلخل في الجانب التعليمي وبالتالي يؤثر الاضطراب السكاني في المناخ.

ويحاول البحث الاجابة عن التساؤلات الاتية:

ما اسباب تغير السياسات السكانية في العراق.

كيف اثرت التغيرات المناخية في الواقع العراقي.

ما اسباب تراجع المستوى التعليمي في العراق.

منهجية الدراسة: فقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي للمشكلة محل الدراسة كما واعتمدنا المنهج الاحصائي لبيان نسب السكان.

هيكلية الدراسة:

فقد قسمنا الدراسة على ثلاث محاور جاء المحور الأول بعنوان (سياسات العراق التعليمية) أما المحور الثاني فتناول (سياسات العراق المناخية) والمحور الثالث جاء بعنوان (سياسات العراق السكانية).

المحور الأول: سياسات العراق التعليمية

يقصد بسياسات العراق التعليمية هي مجموعة من التشريعات والقرارات والضوابط التي تنظم العمل التربوي وتحدد مسيرة العملية التربوية واتجاهاتها وتأثيرها في المجتمع لتحقيق رؤية جديدة لأبنائه تتكيف مع معطيات التقدم العلمي وعادة ما تصدر من جهات عليا في السلطة التنفيذية على ان تكون هذه القرارات قابلة للتنفيذ وملائمة للعمل بموجبها من العاملين بها ويتم اتخاذها على وفق عملية مقررة في ممارسة السلطة وقد تتجلى في صور تشريعات وان تكون على خط من العمومية والثبات وتتضمن توجيهات لحركة النظام التربوي [1].

كما تعني بأنها المبادئ والاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراتها وتعرف أيضا بأنها الاحكام التي تعبر عن الجهود التنظيمية والتي ينبغي ان تبذل لتحقيق أغراض او توقعات او تطلعات يستهدفها المجتمع وافراده في مرحلة من مراحل تطوره ويعرفها هارمان على انها التوصيف الضمني او الصريح لمسارات العمل الهادف بمعنى انها يجب ان تصحب الاهتمام بمشكلة معرفة او مادة اهتمام أي انها توجه ناحية تحقيق بعض الأهداف. ويمكن الإشارة الى وظيفتين رئيسيتين للسياسة التعليمية الأولى تحديد إطار المعايير الثقافية التي تعتبرها التربية والثانية تحديد الية للمحاسبية يمكن عن طريقها التعليمي [2].

---

(1) صدام عبد الستار رشيد، السياسات العامة التعليمية في العراق، الواقع والحلول المقترحة، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (60)، 2020، ص263.

(2) سالي سعد محمد، طيف مكي عبد الخالق، انعكاسات التنمية المستدامة على واقع السياسة التعليمية في العراق (التعليم الجامعي انموذجا) المركز العربي الديمقراطي، دراسة بحثية، القاهرة، فبراير 2021.

تبرز أهمية السياسة التعليمية في تشكيل أساسا لتقويم الخطط القائمة والمقترحة، تيسير عملية صنع القرارات على المستوى الإداري، تقضي على التذبذب وعدم الاستقلال والازدواجية، توفر نوعا من الشعور بالأمن لدى العاملين ودرجة من الاستقرار النسبي، توفر الوقت والجهد والمال على كافة المستويات الفنية والإدارية، توجه النظام التعليمي[1].

اما خصائص السياسة التعليمية فتتمثل في [2]:

الموضوعية: حيث تستند السياسة التعلمية إلى فلسفة التربية المنبثقة من فلسفة المجتمع والمعبرة عن موروثه الثقافي وتطلعاته المستقبلية ومن ثم يجب أن تغيب عنها السمة الذاتية المرتبطة بالأشخاص وتكتسب الموضوعية بانحيازها الى مجموع الناس بخصائصهم ومشاكلهم وطموحهم.

التطويرية: وتعني ان السياسة التعليمية تخضع لقدر كبير من التطور يجعلها تتواكب مع المتغيرات التي يعيشها المجتمع.

العمومية: فأن الأصل عند وضع السياسة ان تكون توجيهية لا تفصيلية ومصاغة في عبارات عامة وواسعة.

الشمولية: حيث تهتم السياسة التعليمية بالنظرة الكلية والإطار العام في المسألة التعليمية ولذلك تتجنب الإغراق في الأمور الفرعية.

التحديد والوضوح: وذلك بتعيين الاختيارات التربوية الأساسية التي يتفق عليها المجتمع وتحديد الأهداف الواجب تحقيقها بوضوح حتى يسهل تنفيذها.

المعيارية: وذلك بتناول قضايا تربوية معاصرة وتعكس مجموعة من القيم الإنسانية التي تسعي لتحقيقها.

ويمكن تحديد مراحل تشكيل السياسة التعليمية بثلاث مراحل وهي[3]:

المرحلة الأولى- صناعة وصياغة السياسة التعليمية: تعد السياسة التعليمية امتدادا للنظام السياسي للدولة وان صناعة وتشكيل السياسة التعليمية يأتي نتيجة لاختيار سياسي، لذلك كان من الطبيعي ان تأتي السياسة التعليمية كانعكاس للظروف والمناخ السائد الذي تمر الدولة في فترة زمنية معينة

المرحلة الثانية- اعلان وتبني السياسة التعليمية: يتم من خلال هذه المرحلة مجموعة من العمليات التي تشارك فيها مجموعة من القيادات على المستويات السياسية والفنية والإدارية ذات الصلة بالعملية التعليمية ولذلك تعد هذه المرحلة مرحلة الانتقال من المبادئ السياسية والاهداف والتوجهات العامة الى الجوانب العملية والتفصيلية الواضحة والمحددة

المرحلة الثالثة- تنفيذ السياسة التعليمية: ويتم من خلال هذه المرحلة ترجمة التصورات الذهنية والأفكار النظرية والقرارات والمشروعات المتضمنة بالخطط التعليمية الى إجراءات واداءات تنفيذية يمكن ممارستها في الميدان التربوي.

ويمكن تلخيص واقع التعليم من خلال النقاط الأتية [4]:

الا يرتبط التعليم الجامعي في العراق باحتياجات السوق ولا يلبي متطلبات التنمية، اذ لا توجد ايه خطه واضحة للتنمية على مستوى الدولة.

التوسع الهائل بالتعليم الجامعي لم يواكب أي تحسن في توفير مستلزماته من اجهزه علميه ولوازم مختبريه وكتب دراسية ومصادر علميه بل العكس شهدت الجامعات جميعها نقصا حاداً في المستلزمات وذلك بسبب عدم تزويدها بأية اجهزه حديثه.

فتح دراسات مسائية لا تتوفر في العديد منها شروط الرصانة العلمية على الرغم من خضوعها لتعليمات ومناهج الدراسات الصباحية واداء الامتحانات النهائية بصورة مشتركه مع الدراسة صباحيه ومسائية لضمان قدر من الرصانة بصوره او بأخرى.

عدم تفرغ الطلبة التام للدراسة أذ اجبرت ظروف المعيشة الكثير منهم للعمل على توفير لقمه عيشهم على حساب التعليم.

---

(1) مهنى محمد إبراهيم غنايم، السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة، مجلة الثقافة والتنمية، المجلد الأول، العدد (127)، القاهرة، ابريل 2018، ص 4.

(2) المصدر نفسه، ص5.

(3) اكرام عبد الستار محمد ذياب، تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي عشر في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية، مجلة الإدارة التربوية، جامعة الزقازيق، العدد (17)، مصر، 2018، ص366.

(4) سالي سعد، طيف مكي عبد الخالق، مصدر سبق ذكره.

استنساخ النمط الغربي مما ادى الى تدني مستوى الكفاءة والاداء نتيجة لتقليد النمط الغربي دون الاعتماد على اسس واضحة خاصة، ذلك الامر الذي دفع الشرائح المختلفة في المجتمع نحو ذلك النوع من الجامعات ذات الدراسة الطويلة الاجل واهمال الدراسة في المعاهد الفنية ذات السنتين او ثلاث سنوات بعد الدراسة الثانوية.

كما ادى الاعتماد على نظريات ومنهجيات غربية جاهزة الى عدم بذل الجهد في عمل تكوين فكري فلسفي تنظيري يستوعب الواقع وخصائصه واماله ولمستقبلية ذلك الامر جعل السياسة التعليمية تعاني من الضبابية وعدم الوضوح وغياب المنطق العلمي السليم في كثير من عناصرها ومكوناتها والسبب في ذلك غياب فلسفة تربوية واضحة يتم وضعها على اسس صحيحة وبالاستناد الى الفلسفة القائمة في الدول التي تنتمي اليها مؤسسات التعليم العالي الامر الذي يجعل صانعوا الاستراتيجية في التربية الى الاعتماد على الخبرة الشخصية.

واذا القينا نظرة على حالة التعليم العالي والجامعات في العراق واخذنا بواقع الاعتبار نتائج العزلة والهجرة والإرهاب وعدم الاستقرار وهشاشة الوضع الأمني وتعطل التنمية والفساد الإداري ومنذ فترة الحصار الاقتصادي والى يومنا هذا لرأينا واقعا مؤلما يتميز بفقر الإمكانيات البشرية والمادية كما ان التعليم العالي في العراق يواجه مشكلات كثيرة يعرفها القائمون عليه تكبل من دوره وتعيق تحركاته وهي تحديدات ترتبط بواقع المجتمع العراقي الذي يحمل اثقالا كبيرة تحول من دخوله الى عالم مجتمع المعرفة ولربما اهم هذه التحديدات هي تنمية مهارات الانسان وتطوير أدائه وهي من مهمة الجامعات[1].

ان مؤشرات التعليم في العراق اليوم لا تزال متدنية وبعيدة نسبيا عن الأهداف المرجوة مما يؤكد ان التعليم لايزال قاصرا على مواجهة مشكلات الامية والتسرب من التعليم وتحقيق المساواة بين الذكور والاناث في اكتساب التعليم في جميع مراحله، وفي ضل السكاني المرتفع وقصور الإمكانات المادية والبشرية والتقنية بدأ الجانب الكمي للتعليم يتقدم على حساب تطوره النوعي[2].

وتتمثل اهم التحديات التي تواجه السياسة التعليمية في العراق في الآتي:

الالتحاق في التعليم: استمرت الفجوة بين المراحل الثلاث الابتدائية والمتوسطة والاعدادية في معدلات الالتحاق في التعليم اذ ما تستوعبه المرحلة المتوسطة هو اقل من نصف مخرجات المرحلة الابتدائية، كذلك الحال بالنسبة لمخرجات المرحلة المتوسطة هو ما يعكس هدرا في الفرص التعليمية بتلكؤ اكثر من نصف اعداد الطلبة في كل مرحلة من اجتيازها ضمن السقف الزمني المحدد، ولا تزال الثغرات قائمة في التعليم الابتدائي على الرغم من الاقتراب من تعميم هذا التعليم في انحاء كثيرة من العالم، وفي العراق لايزال طفل واحد على الأقل من اصل كل عشرة أطفال في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة،حتى الأطفال الملتحقين في المدرسة يواجهون مشكلات كثيرة منها المشكلات الاقتصادية والبيئة والاجتماعية واللوجستية تسهم في ابطاء عملية التعليم والتأثير في نوعه[3].

نقص الأبنية المدرسية: وتتمثل من ابرز التحديات التي تواجه القطاع التربوي والتعليمي في العراق وتتفاقم هذه المشكلة سنويا مع عدم إيجاد الحلول المناسبة لها، ففي عام 2011 وفق بيان لجنة التربية النيابية آنذاك كانت هناك حاجة الى (4000) مدرسة ووفق بيان اللجنة ذاتها ارتفعت الحاجة الى (7000) مدرسة وترتفع الحاجة كل يوم حتى وصلنا في الوقت الحاضر الى نقص ما بين (8000 -9000) مبنى مدرسي[4].

الانفاق على التعليم: على من الزيادة المستمرة في نسبة الانفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي والاجمالي ومن الموازنة العامة للدولة التي خصصت (6%) للتربية (2%) للتعليم عام 2012، الا ان ما تم تخصيصه لا يكفي لتلبية المتطلبات الأساسية لتطوير البنى التحتية وتحسين البيئة المدرسية، وتمثل النفقات الجارية الجزء الأكبر من موازنة التعليم في العراق فيما تنخفض النفقات الاستثمارية الى مستويات متدنية لاسيما في السنوات الأخيرة مما يقف عائقا امام تحسين

---

(1) محمد الربيعي، هل من ضرورة لأصالح التعليم العالي في العراق، جامعة دبلن، ايرلندا، بحث منشور على شبكة العلماء العراقيين في الخارج، 2010.

(2) فيصل محمد عليوي، مشكلة التعليم في الوطن العربي (العراق انموذجا)، لأرك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العدد8، 2018، ص341.

(3) المصدر نفسه، ص 342.

(4) فراس جاسم موسى، الواقع التربوي والتعليمي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2022، ص7.

البنية التحتية للتعليم فضلا عن انخفاض نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية وان هناك عجزاً في توفير متطلبات البحث العلمي من مواد أولية وتجهيزات وحاسبات وأجهزة مختبرية تخصصية[1].

اما اهم الحلول لمعالجة مشاكل التعليم في العراق فتكمن في [2]:

رفع ميزانية التعليم الى ما لا يقل عن (20%) من ميزانية الدولة.

مواكبة التطور العلمي للمناهج الدراسية وابعاد المناهج الدراسية الطائفية والحزبية المقيتة.

إعطاء دور كبير للأشراف لمتابعة العملية التربوية والتعليمية بدقة ومحاسبة الفاسدين.

الاهتمام بمطابع وزارة التربية ومعامل المستلزمات التربوية وتأهيلها لأهميتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي من حاجات الوزارة من انتاجها.

تنمية التعليم المهني وتشجيعه كماً وكيفاً وذلك لتزايد أهمية مخرجاته الخاصة وانه يسهم في تطوير القطاعات الزراعية والصناعية والفنية.

تطوير مقاييس الجودة والاعتماد الأكاديمي التربوي والتعليمي وتدريب الهيئات التدريسي والتعليمية والإدارية والاشراف عن طريق برامج وخبرات دولية.

اعتماد استقلالية التعليم وفصله عن التيارات السياسية ونشر حقوق الانسان واحترام حرية الفكر والتعبير

تعزيز مشاركه المجتمع في تخطيط النظام التعليمي وتقويمه.

التوجه نحو التخطيط المستند على المعطيات الموثوقة واعتماد الأساليب والتقنيات الحديثة في الإدارة وتقويم الأداء.

تجنب طرائق التدريس التقليدية والقائمة على الحفظ والتلقين والارتكاز على المعلم والمدرس واعتماد إستراتيجيات التدريس الحديثة.

تشجيع البحث العلمي لغاية تطوير العملية التعليمية وتحسينها

لقد دمرت عقود من الصراع وغياب الاستثمارات في العراق نظامه التعليمي الذي كان يعد فيما مضى أفضل نظام تعليمي في المنطقة واعاقت بشدة وصول الأطفال الى التعليم الجيد.

يعد العراق اليوم من الدول غير المستقرة بسبب الوضع السياسي المضطرب إضافة الى عدم الاستقرار الاجتماعي والتدهور السياسي، كل هذه المشاكل اثرت بشكل مباشر او غير مباشر على نتاج النظام التعليمي.

المحور الثاني: سياسات العراق المناخية

تعد مشكلة التغيرات المناخية من أحد أهم المواضيع التي تهدد الامن الداخلي والامن الذاتي مضاف للأمن القومي لما له من تأثير في أمن الافراد والمجتمع، وتتعدى مشكلة التغييرات المناخية من الامن الداخلي الى الامن الدولي في حالة حدوث الكوارث البيئية، وتعد مشكلات التغيرات المناخية من المشكلات الحديثة في التاريخ البشري فالظروف التي ترافق التغيرات المناخية لم تكن موضع اهتمام الأ أنها بدأت تؤثر في جوانب الحياة البشرية والاقتصادية والبيئية وبالتالي فلها تأثير مباشر في الامن الغذائي، أذ بسبب التغييرات المناخية بدأت الهجرة من المناطق التي تعاني من الجفاف الى المناطق المعتدلة وهذا أدى الى التأثير في اقتصاد المناطق المهاجر أليها.

ولا بد لنا من التطرق الى مفهوم التغييرات المناخية بوصفه مشكلة عالمية تؤثر على البشر في كل المجالات، أذ عرفت الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لعام 1992 التغييرات المناخية على أنها (التغيير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى النشاط البشري الذي يفضي الى تغيير في تكوين الغلاف الجوي الذي يلاحظ فضلاً عن التقلب في المناخ على أوقات زمنية متماثلة) وتعرف كذلك التغييرات المناخية (التغيير الحاصل في مجرى الطاقة وتوازنها ويؤثر في الأنظمة البيئية والطبيعية) مضاف لهذا يشير التغيير المناخي الى التغيير المستمر في مناخ الكرة الأرضية والذي يكون سببه أسباب كونية أو بشرية تؤثر بالسلب في المحيط الجوي ويؤدي الى وقوع كوارث مدمرة.

---

(1) فيصل محمد عليوي، مصدر سبق ذكره، ص 346-347.

(2)حسين صالح السبعاوي، ازمة التربية والتعليم في العراق، مقال منشور على موقع مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2022.

تحدث التغييرات المناخية نتيجة لتصاعد الغازات الدفيئة مثل غاز أوكسيد الكاربون وأوكسيد النتروجين والميثان، أذ تتركز هذه الغازات في الوقود الاحفوري (الفحم-الغاز-النفط) وتسبب ارتفاع هذه الغازات الى الاحتباس الحراري والذي بدوره يؤدي الى أرتفاع درجات حرارة الأرض والامطار الحامضية والفيضانات والزلزال والتصحر والجفاف.

وقد أهتم المجتمع الدولي لظاهرة التغييرات المناخية أذ عقدت الاتفاقيات والمؤتمرات لوضع الحلول لمعالجة التغييرات وكانت أولى الخطوات الدولية هي مؤتمر قمة الأرض في عام 1972 تلتها الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لعام 1992 وما بعدها برتوكول كيتو لعام 1997 واتفاقية باريس لعام 2015 أذ ألزمت الاتفاقيات الدولية الدول المسببة لانبعاث الغازات الحد من الانبعاثات وتعويض الدول التي تضرر بسبب التغييرات المناخية ووضعت هذه الاتفاقيات السعي الى خفض درجة الحرارة الى (2مئوية).

بدأت إرهاصات تغير المناخ في الظهور في أعقاب الثورة الصناعية، عندما بدأ العلماء يحذرون من اختلال المعادلة المناخية لكوكب الأرض، وذلك بزيادة نسبة الغازات الدفيئة، وارتفاع تركيزها في الغلاف الجوي بكميات تفوق ما يحتاجه الغلاف الجوي للحفاظ على درجة حرارة الأرض، نتيجة اعتماد الإنسان على الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي للحصول على الطاقة بنسبة تقدر بحوالي (78%) من الطاقة المستخدمة في العالم، والذي ينتج عن احتراقه انبعاث كميات هائلة من هذه الغازات، وأهمها غاز ثاني أكسيد الكربون المسئول الأول عن ظاهرة الاحتباس الحراري. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن التغيرات المناخية يُمكن أن تحدث بسبب العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين، أو بسبب قوى خارجية كالتغير في شدة الأشعة بسبب نشاطات الإنسان الشمسية وظهور البقع الشمسية، أو سقوط النيازك الكبيرة، ومؤخرًا (غازات الدفيئة)، وأما الأسباب الاصطناعية، فهي تلك المسببات الناجمة عن الأنشطة البشرية وترتبط بالنمو السكاني المتزايد بالعالم مثل : الغازات المنبعثة من الصناعات المختلفة كتكرير النفط وإنتاج الطاقة الكهربائية ومعامل إنتاج الأسمنت ومصانع البطاريات، وعوادم السيارات والمولدات الكهربائية، ونواتج الأنشطة الزراعية كالأسمدة والأعلاف وعمليات إزالة الغابات والأشجار التي تعتبر أكبر مصدر لامتصاص غازات الاحتباس الحراري خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون، والغازات المنبعثة من مياه الصرف الصحي خاصة الميثان الذي يعتبر أكثر خطرًا بعشرة أضعاف من غاز ثاني أكسيد الكربون[1].

اما في العراق فأنه وقبل عقد من الزمان لم يكن هناك فكرة للتكيف مع التغير المناخي في العراق، لكن اليوم توجد نقاشات متزايدة تشير إلى ضعف العراق في مواجهة التغير المناخي بعد أن تعرضت البيئة في العراق إلى ضغوطات عديدة منها زيادة النمو السكاني وتأثير ثلاث حروب وسوء استخدام الأراضي الزراعية، مما ادى إلى تدهور نوعية المياه وجودتها بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في التربة وتلوث الهواء، كما أدت النزاعات والاضطرابات إلى غياب اتفاقيات مائية تنظم استخدام الموارد المائية للزراعة وتربية المواشي، وزادت من حدة الهجرة من الريف إلى المدينة. فضلاً عن ذلك يعاني العراق من مشاكل جودة الهواء وارتفاع درجات الحرارة بسبب التغيرات المناخية وضعف الغطاء النباتي نتيجة ضعف الوعي والاستثمار في المساحات الخضراء. إن ضعف السياسات البيئية في العراق كان له انعكاسات سلبية خلال السنوات الثلاث السابقة، إذ شهد العراق خلالها موجات جفاف خطيرة تهدد بفقدان ما يصل إلى 40% من كميات المياه المتدفقة إليه[2].

شهد العراق- في السنوات الماضية - كثرة العواصف الترابية، وتصاعد شدتها، كما أنَّ درجات الحرارة آخذة في الازدياد في العراق والمنطقة (3-5) درجات مئوية، مقارنة مع الستينيات من القرن الماضي)، وشهدنا فترات جفاف متعددة في العقدين الماضيين، وحتى تساقط الثلوج وهطول الأمطار بيدوان غير منتظمين، وآثار هذه التغيرات على العراق تزداد؛ لبناء السدود في تركيا وإيران، وقيام إيران بتغيير مسارات الأنهار وبذلك تتفاقم تأثيرات هذه السدود؛ لعدم التنسيق بين دول المنبع والعراق، فضلاً عن عدم تحديث طرائق الإرواء في العراق، مع أنَّ الدراسات الإستراتيجية تدل على الحاجة الماسة لتقليل هدر الموارد المائية المحدودة داخل العراق. إذ أدى بناء السدود على منابع نهرينا إلى تقليل كمية المياه الواصلة لهما، مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي، ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، وقد تسبب انخفاض التدفق المائي إلى شط العرب في ارتفاع اللسان الملحي إلى أعالي شط العرب؛ مما سيتسبب في تملح الأراضي على جانبي شط العرب، ومعاناة البصرة من نقص في مياه الشرب. ووفقاً للدراسات الإستراتيجية لوزارة الموارد المائية العراقية، ستواجه البلاد عجزاً يصل إلى (10.8) مليار متر مكعب من المياه سنوياً بحلول عام 2035 إذا لم يتخذ أي إجراء لتحديث إدارة الري والموارد المائية[3].

---

(1) انجي احمد عبد الغني مصطفى، الإدارة الدولية لقضية التغييرات المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد (3)، 2019، ص153.

(2) مروان محمد عبود، سياسات المناصرة المناخية في العراق، الواقع والطموح مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2023، ص3-4.

(3)عزام علوش تحويل تهديدات تغيير المناخ الى فرص، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق،2023، ص3.

ويرى الباحثين بان العراق هو الأكثر تضررا بالمتغيرات المناخية من دول المنطقة اذ انها اثرت بشكل كبير في الأجواء العراقية فتعيش البلاد ازمة تصحر في جميع المواسم أدت الى اختفاء بعض الجداول المائية بسبب قلة مياه الامطار ومن ثم تقلص المساحات الزراعية فضلا عن كثرة العواصف الترابية.

ومن بين تلك الآثار السلبية للتغير المناخي في العراق نلاحظ ما يأتي[1].

انهيار الواقع البيئي والذي سيزيد من التأثير السلبي على الأمن الغذائي وتفاقم مشكلة سوء التغذية ويرفع مستوى المنافسة على الموارد الطبيعية الإستراتيجية ولاسيما الزراعة تحت خطر تهديد التغير المناخي والرعي الجائر

قلة الموارد المائية كونها جزء مهم في منظومة الأمن الغذائي فأنه تعرضت إلى تغير واضح في أنماط تساقط الأمطار، وحتى من حيث المياه الأروائية، فأن درجة ملوحتها العالية أصبحت ذات تأثير سلبي على المحاصيل، لاسيما من حيث جودة التربة للمحاصيل الحقلية، والذي سيؤدي إلى تقليص الأراضي القابلة للزراعة.

إخفاقات في إدارة المياه في العراق مما يعني بشكل أو بآخر التأثير على ارتفاع أسعار المياه ولاسيما في المناطق التي تعاني من شحة في المياه العذبة الصالحة للشرب.

ضعف التمويل الذي تعاني منه حملات المناصرة المناخية التي تحتاج الى دعم مالي لأنجاز البرامج والخطط.

غياب الدور الحقيقي للمدافعين عن البيئة في العراق بسبب عدم التوازن بين مناصري المناج والجهات الحكومية فضلا عن عدم المشاركة المدنية الكافية.

رافق هذا الاختلال البيئي سوء الإدارة البيئية فعملا على خلق توازن طبيعي في المناطق الجافة وشبه الجافة، لتفادي هشاشة التربة وسرعة العطب، في ظل الاستخدام غير المسؤول للموارد الطبيعية (نبات، ومياه، وتربة، وبسبب ذلك قد تختل التوازن ولاسيما حين تتابع سنوات أكثر جفافاً من سابقها فيؤدي هذا الاختلال بالنتيجة إلى حتمية التصحر والجفاف.

درجات الحرارة المرتفعة والعواصف الترابية المستمرة يمكن أن تجعل بعض المناطق غير صالحة للسكن بسبب الانبعاثات الغازية السامة ذات الصلة بالأحوال الجوية للمدن ذات طبيعة الثروة المعدنية وستكون غير قابلة للمعيشة؛ مما سيسهم بالتأكيد بارتفاع معدلات الهجرة من هذه المناطق بنحو قسري.

تدني الناتج المحلي الإجمالي أو تقلصه بالنسبة لاقتصاد العراق، فقد حذر البنك الدولي بسبب التغير المناخي من أن اقتصادات في مناطق واسعة من العالم ولاسيما الشرق الأوسط يمكن أن تتقلص بنحو كبير، بحلول منتصف القرن الحالي؛ نتيجة لشح المياه العذبة وتناقصها حول العالم.

أن كثيراً من الحيوانات تنقرض اليوم بمعدل أسرع مئة مرة من المعدلات السابقة المعروفة؛ ويرجع سبب هذا الانقراض إلى التغيرات المناخية، والتلوث، وتقلص الغابات، وفقدان البيئة الطبيعية لحياة كثير من الحيوانات.

قلة المعلومات او عدم توفرها لدى فئات واسعة من الشعب حول التغير المناخي في العراق مما يجعلهم اقل اهتماما في الانخراط بالنشاطات البيئية

إن التغير المناخي في العراق أثر بشكل كبير على الجوانب الاجتماعية ايضاً، وأحد الظواهر الناجمة عنه هو ظاهرة الهجرة المناخية. إذ شهدت بعض المناطق في العراق تغيرات مناخية جعلتها غير صالحة للعيش، مما دفع السكان إلى التحرك نحو مناطق أخرى توفر ظروفاً أكثر ملائمة. تسببت دوافع الهجرة المناخية في العراق في زيادة حالات ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة والعواصف الرملية والجفاف وزيادة نسبة الملوحة في المياه وانخفاض الأمن الغذائي نتيجة لزيادة التصحر وتقليص المساحات الزراعية. هذه الظروف القاسية تجبر الناس على مغادرة منازلهم ومناطقهم الأصلية بحثا عن بيئة أفضل وفرص أفضل للعيش والعمل. تؤدي هذه الهجرة المناخية إلى تغيرات ديموغرافية خطيرة في المناطق المعنية، حيث يمكن أن تتسبب في زيادة الضغط الاجتماعي والاقتصادي على المناطق المستقبلة، بالإضافة إلى التحديات التي يواجهها النازحون في بدء حياة جديدة. ومنذ مطلع عام 2022 هناك حوالي 11 ألف عائلة أي ما يعادل 68 ألف فرد نزحت بسبب التغيرات المناخية خصوصاً في مناطق وسط وجنوب العراق [2].

---

(1) ضفر عبد مطر التميمي، عقيل حمدان عباس، تداعيات التغيير المناخي في تهديدات ثوابت الامن الإنساني (العراق انموذجا)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية،2023، ص9.

(2) مروان محمد عبد، مصدر سبق ذكره، ص4-5.

إن تداعيات التغير المناخي على العراق في تزايد مستمر، بما في ذلك الجفاف المتزايد، وارتفاع درجات الحرارة التي تصل إلى (55) درجة في المناطق الجنوبية في فصل الصيف، ومن أجل التصدي لهذه التداعيات والمخاطر لا بد من الحكومة العراقية اتباع سياسات للاستجابة للتغيرات المناخية[1]:

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتخفيف آثار التغير المناخي في العراق للفترة من 2020 إلى 2030، والتي تتضمن مبادرات وخطط للتكيف مع التحولات المناخية، وكذلك تحقيق الأهداف المناخية التي حددتها اتفاقية باريس للمناخ من قبل وزارة البيئة وتطوير خطط واستراتيجيات لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية.

ينبغي على الجهات المعنية كوزارة الصناعة فرض ضريبة على الانبعاثات الكربونية للشركات والصناعات المستخدمة للوقود الأحفوري، وابتعاد وتخفيف استخدام الوقود الأحفوري من قبل وزارة الكهرباء في محطات توليد الكهرباء والانتقال إلى مصادر طاقة نظيفة من خلال استخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، وتشجيع الاستخدام الفعّال للطاقة في المنازل والمباني.

إطلاق برنامج من قبل وزارة الزراعة يهدف إلى زراعة الأشجار في المناطق الصحراوية والجبلية والأراضي الجرداء، وتشجيع المزارعين والمواطنين على الاهتمام بزراعة الأشجار من خلال التوعية.

ينبغي على وزارة الزراعة تشجيع الفلاحين على استخدام تقنيات الزراعة الحديثة والرش المتقدم لتحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة

ومن الإجراءات التي يوصى بها[2]

يجب على حكومة العراق وشركائها الإقليميين والدوليين والأمم المتحدة التعاون على تطوير أدوات تحليلية شاملة للأخطار الأمنية المتعلقة بالمناخ. يمكن دمج التحليل في خطة التكيف الوطنيةالعراقية.

اجراء دراسات أكثر عمقا وبمعايير عالمية في منطقة الحوض الأدنى لوادي الرافدين.

استخدام مصادر الطاقة البديلة بدل من الوقود والحد من الملوثات التي تزيد من الاحتباس الحراري

خطة طوارئ في المدن التي تتأثر بالتقلبات المناخية وتدريب كوادر المدني للاستعداد لحدوث أي كارثة طبيعية.

إعادة تدوير المخلفات وتحويلها الى طاقة كهربائية بدل من حرقها وطمرها في الأرض.

يجب على حكومة العراق تعزيز قدرتها على التخطيط والتنفيذ للاستجابة للتحديات في تقديم الخدمات العامة؛ بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ. يجب وضع آليات لتعزيز المشاركة، والشفافية، والمساءلة، وإصلاح قطاعي الكهرباء والمياه. يجب أن تساعد الجهات الفاعلة الدولية في هذه الجهود.

الاستفادة من الضرائب البيئية في تأسيس مشاريع تخفف من وطأة التطرف المناخي وتفضل ان تكون مشاريع إقليمية ودولية لها الأثر الإيجابي كمشاريع تثبيت الكثبان الرملية واستخدام التقنيات الحديثة في الري.

يجب توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لتقديم المشورة والدعم ومساعدة حكومة العراق في معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ والتدهور البيئي - لتشمل دعم التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك في مجال الأخطار الأمنية المتعلقة بالمناخ.

ابتكار مصانع وآلات صديقة للبيئة وتقليص انبعاثات الغازات الدفينة.

تشريع قوانين صارمة بحق من يقطع الأشجار المعمرة لاسيما شجرة النخيل مع التأكد على منع استخدام المساحات المزروعة بالنخيل للاستعمالات السكانية باعتبارها مناطق خضراء تساعد على تلطيف الج.

وأخيرا سعت الحكومة العراقية في أطار وضع الاستراتيجيات لمكافحة التغير المناخي من خلال منحها الأولوية للمشاريع التي تسهم في تقليل الانبعاثات الغازية مثل مشاريع أنشاء محطات الطاقة المتجددة وتأهيل مواقع الطمر الصحي المغلقة ومشروعات مكافحة التصحر من خلال أطلاق مبادرة زرع (5) مليون شجرة ونخلة، ومعالجة المياه الثقيلة، وكذلك عقدت الحكومة العراقية جولة التراخيص لاستثمار الغاز ووقف حرقه من أجل خفض الانبعاثات الكربونية بنسب كبيرة

---

(1)احمد خضير حسين، التغيير المناخي في العراق، المخاطر المصاحبة وطبيعة الاستجابة لها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، ص 13-14.

(2) حقائق حول مناخ العراق وسلامة امنه المعهد النرويجي للشؤون الدولية–معهد ستوكهولهم الدولي لأبحاث السلام، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق،2022، ص 4.

مضاف لعزم الحكومة توقيع عقود لأنشاء محطات الطاقة من المصادر المتجددة لتغطي في عام 2030 ثلث احتياج البلاد من الكهرباء.

وكذلك من خطط الحكومة لتقليل أثار التغير المناخي هو توسعه جهود المبادرة الوطنية لخفض الانبعاث الغازي في مختلف القطاعات مثل مشروعات تقليل الزخم المروري ومشروع الغطاء الطبيعي، مضاف الى اللقاءات الحكومية العراقية مع الأطراف الدولية مثل اللقاءات العراقية -الامريكية والتي أفضت الى دعم الولايات المتحدة الامريكية للعراق في مواجهة التغييرات المناخية.

المحور الثالث: سياسات العراق السكانية

السياسة السكانية هي اجراءات تتخذها الدولة الهدف منها تحسين حياة سكانها بما يتلاءم مع الموارد المتاحة فيها، فهي وسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتختلف رؤى الدول لمؤشراتها الديموغرافية تبعا لسياساتها التنموية واهدافها السياسية، ويعد النمو السكاني من اهم تلك المؤشرات التي تهتم بها الدول وتعمل جاهدة على تنظيمه ونظرا لأهمية السياسة السكانية في تنظيم حياة السكان وتوفير حياة أفضل لهم تم اختيارها موضوعا للبحث لاسيما وان العراق قد شهد تقلبات سياسية واقتصادية كثيرة مما إثر بشكل سلبي في مختلف جوانب الحياة فيه.

وتعرف السياسة السكانية بأنها اجراءات حكومية تتمثل بوضع بقوانين او انظمة او برامج تهدف الى محاولة التأثير في العوامل الثلاثة للتغير السكاني (المواليد، الوفيات، الهجرة) كوسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتهدف الى تحسين نوعية الحياة انسجاما مع الموارد المتاحة للدولة. وان التأثير في تلك العوامل الثلاثة ينتج عنه تغير في حجم السكان، تركيبهم النوعي والعمري، نموهم، المرض والوفاة، التوزيع الجغرافي والهجرة الداخلية والتحضر، الخصوبة والانجاب، الاسرة، الهجرة الدولية. اذن فهي اجراءات تتخذها الدول الهدف منها تحسين حياة سكانها بما يتلاءم مع الموارد المتاحة فيها، فهي وسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية[1].

كما تعرف السياسة السكانية بأنها سياسة الدولة بالنسبة لسلوك سكانها من الناحية الديموغرافية في الحاضر والمستقبل، أي أنها تشمل مجموعة الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف التأثير كما وكيفا في المتغيرات الهيكلية للسكان بما يلاءم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهيته وحدد Driver السياسة السكانية على أنها جميع التدابير المباشرة وغير المباشرة المقصودة أو غير المقصودة التي تؤثر على حجم المجتمع السكاني أو توزيعه أو تركيبه كما أن برنارد برلسون يعرفها على أنها الإجراءات الحكومية التي تسعى إلى تغيير الوقائع السكانية، أو التي غيرتها بالفعل، وان هناك أربعة عوامل ديموغرافية وأربع نواح سلوكية في عملية صياغة السياسات السكانية، وذلك من خلال تفاعل تلك العوامل والنواحي السلوكية فيما بينا، كما قد يكون كل من العوامل المذكورة محددا للتغيرات السكانية، وفي الوقت نفسه نتيجة من نتائجها، وبعبارة أخرى، فان ثمة علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات الديموغرافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعرفها Berelson على أنها تدابير حكومية وضعت لتغيير وقائع سكانية أو أنها تغيرها فعلا ومن وجهة نظر الأكاديمية الوطنية للعلوم، فان السياسة السكانية تهتم بالتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعاتهم الجغرافية، أي بأعدادهم ومستويات تعلمهم ومهاراتهم وطريقة وأسلوب معيشتهم والموارد المتاحة لهم على الرقعة الجغرافية التي يعيشون عليها، إذ أن التغير في حجم السكان ومستويات خصوبتهم ووفياتهم وتوزيعهم في الريف والحضر، ومعدلات تغير هذا التوزيع، كلها أمور تتفاعل تفاعلا مهما مع مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء السكان[2]

يعد العراق من الشعوب الفتية من حيث السكان اذ ترتفع فيه معدلات الطفولة والشباب وهذه السمة جاءت نتيجة مجموعة متغيرات وظروف عاشها المجتمع العراقي، ولعل كانت ابعاد الظروف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مؤثرة على الواقع السكاني للعراق، وخاصة في التوليفة السكانية للعراق سيما في المعقود الثلاث الماضية إذ كانت الأكثر بعداً على النمو السكاني والتوزيع الديموغرافي لسكان العراق

لقد تأثر توزيع سكان العراق بعوامل كثيرة ومتشابكة أهمها [3]:

وجود الأراضي الزراعية التي لها مورد مائي دائم، ويظهر ذلك جليا إذا نظرنا إلى خارطتي توزيع الأراضي الزراعية، وتوزيع السكاني.

---

(1) حسين عذاب عطشان السياسة السكانية في العراق وأثرها في النمو السكاني له للمدة 1977–2007، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، المجلد14، العدد (1)، 2011، ص11.

(2) سهاد كريم عبد الرضا، السياسة السكانية وأثرها في تحقيق الامن الغذائي في العراق، لأرك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العدد (23)، 2016، ص643–644.

(3) فراس عباس البياتي، الحرب والسكان دراسة تحليلية لأسباب الحرب، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2021، العراق، ص17.

مراكز إدارية فقد ادى اختيار بعض المدن اتكون مركزا للإدارة (كمركز القضاء) أدى إلى تجمع وتمركز السكان فيها، نظرا لتجمع دور الحكومة ومعاهد التعليم وغيرها من المعالم، وتعد بغداد خير مثال على ما ذكر في السطور السابقة إذ شهدت توسعا سكانيا لاختيارها عاصمة البلاد وتجمع جميع اجهزة الدولة الرئيسية فيها وكذلك المراكز التجارية والصناعية الكبرى فضلا عن المعاهد والكليات العلمية الأمر الذي جذب إليها اعداد كبيرة من السكان لأغراض مختلفة

يعتمد العراق في بياناته السكانية على التعدادات السكانية بالدرجة الأساس والتي تجرى كل عشر سنوات وفي بعض الأحيان تكون البيانات غير دقيقة مما يؤثر سلبا في تخطيط السياسات السكانية ونتائجها.

مراكز المواصلات، فقد نشأت بعض القرى ولا لمدن وتوسع بعضها بعد أن مدت اليها أو مرت بها طرق مواصلات حديثة كالسكك الحديدية، وطرق السيارات المعبدة، كمدن الرطبة، والفلوجة، وخانقين والبصرة).

العوامل الدينية فقد تجمع السكان في بعض مدن العراق المقدسة، نظراً لوجود العتبات المقدسة فيها التي يزورها في مواسم كثيرة من جميع أطياف سكان العراق وبعض الدول المجاورة، ولا ينكر ما لهذه الزيارات من ثر في تنشيط التجارة وغيرها من الخدمات، ومن هذه المدن الكاظمية والاعظمية، وكربلاء والنجف الأشرف.

ان عدم وجود استجابة كبيرة في تغيير معدل النمو السكان في العراق للتغيير الحاصل في السياسة السكانية فيه ناتج عن عدم تفهم السكان لأهمية السياسة السكانية وعدم إدراك الكثير منهم لأهمية تنظيم الاسرة لاسيما ان الدولة تستهدف الانجاب بالدرجة الأولى عند وضعها سياسة سكانية هدفها التأثير في معدل نمو السكان.

الموقع الجغرافي، كوقوع مدن على حدود منطقتين مختلفتين في الانتاج، كالمدن الواقعة بين السهل الرسوبي والهضبة لصحراوية، أو المدن الواقعة بين المنطقة الجبلية والسهل الرسوبي ومن هذه المدن الرمادي، كركوك، الزبير

عوامل إستراتيجية، كقيام بعض المدن لتحكمها في ممرات ومنافذ جبلية كما هو موجود في شمال العراق.

ومن العوامل المؤثرة في التركيب السكاني[1]:

الهجرة: من العوامل التي تلعب دورها الرئيسي في التوليفة السكانية للمجتمع، اذ أن الهجرة الوافدة إلى المجتمع عادة ما تؤثر في ارتفاع عدد الذكور إلى الإناث فيرتفع معدلات المذكور عن الإناث، أما الهجرة الطاردة إلى خارج المجتمع فلها الدور الفعال في المخفاض معدلات الذكور إلى الإناث، وذلك بسبب ان نسبة الذكور المهاجرين أعلى من نسبة الإناث وخاصة في المجتمعات العربية.

الحروب: فقد حاول العديد من العلماء دراسة اثر الحروب على السكان، لما لها من عاملا سلبيا في حجم السكان فعلى الرغم من أن الحروب وخاصة الحديثة منها تستهدف الكان بكافة فئاته الطفولة الشباب الشيوخ وهذا ما حدث لسكان العراق في حرب الخليج الأولى 1996، اذ استهدف الحرب المتمثل بالقصف الصاروخي والجوي سكان العراق بكافة فئاته لأنها استهدفت المدنيين الا ان عادة ما الحروب تستهدف الشباب باعتبارهم القوى المقاتلة التي لهما الإمكانيات الجسدية والعقلية التي تستطيع المقاتل في ساحات الحرب والمعارك، وخير مثال على ذلك إن فقدان العراق في حروبه الثلاث ما يقارب (2) مليونين قتيل ومفقود حسب إحصائية الأمم المتحدة وهم من الشباب.

انتشار ممارسة وسائل ضب النسل وتحديده: اذ قد يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الذكور على الإناث وذلك حينما تكتفي الأسرة بالمولود الأول، وخاصة حينما يكون المولود الأول ذكراً.

ظل العراق حتى أوائل الستينيات من القرن الماضي يحمل جميع عناصر المجتمع التقليدي" إذ شكل سكان الريف حوالي 75% مقابل 25% في المناطق الحضرية لكن العراق اليوم مختلف تماما فقد أدت الحرب، والنقص الحرج في المياه والأراضي الصالحة للزراعة، والنمو السكاني إلى مستوى من التضخم الحضري أدى إلى عكس هذا الوضع بشكل فعال. وتشير التقديرات إلى أن التحضر أخذ في الازدياد بوتائر عالية سنويا، وانتقل إلى نقطة تصل فيها نسبة سكان الحضر إلى 69.8 مقابل (30.2%) للريف في عام 2018، وتتباين النسبة بحسب المحافظة اذ ترتفع في بغداد الى 87.5%، وتنخفض في بابل والمثنى وصلاح الدين الى 50%17. مثلاً بغداد (العاصمة) يصل سكانها الى حوالي (8) مليون نسمه فضلا عن الضغط على الموارد والخدمات العامة وتفاقم مشكلة السكن العشوائي إذ أدت هذه التحولات الى وجود أعداد كبيرة من الشباب العراقيين الباحثين عن عمل، حيث تضع ضغوطا اجتماعية مكثفة على الذكور الأصغر سنا والنساء المتعلمات لإيجاد فرص عمل في مجتمع ما يزال فيه الزواج يمثل الطريق الرئيسي لحياة اجتماعية نشطة ويمكن أن يكون حاسما في تحديد الوضع الاجتماعي. وتزداد هذه المشاكل سوءا بسبب الافتقار إلى فرص التوظيف القائم على الجدارة في القطاع الحكومي المتضخم، وعدم وجود إصلاح في القطاع الزراعي مما يزيد من تقييد فرص العمل في وقت يتعرض المناخ الى

(1) فراس عباس البياتي، مصدر سبق ذكره، ص 41-42.

تغيير واضح، والجفاف في بعض المناطق، واستنزاف الأهوار في الجنوب، وعدم استقرار تدفق نهري دجلة والفرات من المصدر، كل ذلك يؤدي إلى نقص في فرص العمل وزيادة البطالة[1].

يُقدر تعداد سكان العراق لعام (2021) بنحو (41,190,658) نسمة، وذلك بواقع (0.52) من إجمالي عدد سكان العالم، ويحتل العراق المركز السادس والثلاثين من حيث تعداد السكان على الصعيد العالمي، قبل أفغانستان وبعد أوكرانيا، ولقد ارتفع تعداد سكان العراق لعام 2021 عن عام (2020) بأكثر من مليون نسمة، ويُقدَّر عدد المواليد في العراق بنحو (3.7) مولود لكل امرأة، فيما يُقدَّر معدل وفيات الرضع بنحو (21.1) حالة وفاة لكل (1000) مولود جديد فيما يبلغ متوسط العمر المتوقع في العراق بنحو (71.08) عاماً. يحتل العراق - وفق آخر الإحصائيات الرسمية لعام 2020 المرتبة الثانية عربياً في الدول الأكثر نمواً على صعيد السكان بعد جمهورية مصر، ولقد تراوحت الزيادة في عدد السكان بين (1000,000-850,000) نسمة سنوياً، وتشكل الأعمار (14) - 45 سنة، ما نسبته (57) من مجموع السكان وفقاً لإحصاءات وزارة التخطيط، فيما يُعدُّ عدد الإناث متقارباً من عدد الذكور بنسبة (50) لكليهما. ووفقا لهذه المؤشرات الديمغرافية سوف تشهد معدلات النمو السكاني في العراق ارتفاعاً مستمراً، إذ من المتوقع أن يصل حجم سكان العراق إلى أكثر من (50) مليون بحلول عام 2030 وفق تقديرات للجهاز المركزي للإحصاء في حال بقاء معدلات نمو السكان على الوتيرة نفسها، الأخذ بالحسبان استمرار وجود القيم والأعراف التي تدفع بهذا الاتجاه والتي تجعل العراق بعيداً عن مرحلة الاستقرار السكاني إلا اذا تبنى العراق سياسة سكانية، ترمي إلى تخفيض حجم السكان يساندها وعي اجتماعي يوضح عواقب الزيادة السكانية، وتأثير الضغط السكاني على التنمية والبيئة، ووفقاً لذلك يُعدُّ النمو السكاني المرتفع من أهم التحديات الإستراتيجية التي تواجه العراق[2].

وعندما تفشل الحكومة في إدارة التحديات التي تأتي مع النمو السكاني فان هذه الزيادة ستكون وبالا على العراق كونها ستؤدي إلى الاتي[3]:

الضغط على الموارد والبيئة: إن الزيادة السكانية ستعمل على الضغط على الموارد الاقتصادية من خلال زيادة معدلات الاستخراج والاستهلاك لتغطية متطلبات الزيادة السكانية من مختلف الموارد الاقتصادية. يمكن أن يكون للزيادات السكانية تأثيرات بيئية كبيرة وبعيدة المدى، فمع كل زيادة في السكان يزداد الطلب على الموارد والضغط على البيئة، مما قد يؤدي إلى تحديات بيئية مختلفة منها:

زيادة معدلات نضوب الموارد تفرض الزيادة السكانية ضغطاً هائلاً على الموارد الطبيعية مثل المياه العذبة والغابات والمعادن والوقود الأحفوري.

فقدان الموائل وإزالة الغابات مع البنية التحتية لاستيعاب جرف أو تطهير المزيد من الأراضي للزراعة والسكن وتطوير النمو السكاني المتزايد يتم تدمير الموائل الطبيعية مما يؤدي إلى انقراض العديد من الأنواع الحيوانية التي تكافح العديد من الأنواع للتكيف وكذلك انقراض العديد من الأنواع النباتية.

التلوث يؤدي تزايد عدد السكان إلى زيادة توليد النفايات والتلوث.

تغير المناخ يساهم الاكتظاظ السكاني في زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري اذ يتم استهلاك المزيد من الطاقة، مما يؤدي إلى زيادة ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى في الغلاف الجوي، ويساهم هذا في الاحتباس الحراري وتغير المناخ مما يؤدي إلى ظواهر الطقس المتطرفة وارتفاع مستويات سطح البحر واضطرابات في النظم البيئية.

ندرة المياه: يؤدي الاكتظاظ السكاني إلى إجهاد موارد المياه، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة على المياه العذبة وقد يؤدي ذلك إلى ندرة المياه، مما يؤثر على الزراعة والنظم البيئية والمجتمعات البشرية.

تدهور الأراضي: يمكن أن يؤدي الاكتظاظ السكاني إلى تدهور الأراضي بسبب الممارسات الزراعية غير المستدامة وتآكل التربة والتصحر. هذا يؤثر سلباً على الإنتاجية الزراعية وصحة النظام الإيكولوجي.

---

(1) عدنان ياسين مصطفى، التحول الديموغرافي والمتغيرات الاجتماعية في العراق، منظمة العمل الدولية، ط1، أيار 2022، ص 13-14.

(2) عدنان صبيح ثامر، المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي مسارات العراق في مواجهه النمو السكاني، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ط1، العراق، ابريل 2023، ص 23-24.

(3)حيدر نعمة بخيت، اتجاهات النمو الديموغرافي في العراق والتداعيات الاقتصادية، مركز البيان للدراسات والتخطيط 2023، العراق، ص31-33.

تحديات إدارة النفايات: يصبح توليد النفايات المتزايد تحدياً للحكومات المحلية، مما يؤدي إلى التخلص غير السليم وتلوث الأراضي والمسطحات المائية لاسيما مجرى نهري دجلة والفرات.

الضغط على الخدمات والبنية التحتية ان الزيادة السكانية تتطلب المزيد من الخدمات والبنية التحتية كالسكن والطرق ووسائط النقل والصحة والتعليم والكهرباء والماء والاتصالات، وهذا يحتاج الى استثمارات كبيرة وبالتالي يعد أعباء إضافية يتحتم على الحكومة توفيرها.

زيادة معدلات البطالة والفقر: إن عدم خلق الفرص الكافية للسكان الجدد الذين يدخلون في سوق العمل سيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة والتي تقدر حسب بيانات عام 2021 (14.19). كما أن من يعيش تحت خط الفقر قد ازداد بشكل كبير ليصل في عام 2022 إلى حوالي 30% من السكان مدعوماً بتداعيات أزمة كوفيد 19 وسياسات الاغلاق الجزئي والكلي التي شهدها البلد.

المشاكل الاجتماعية وزيادة معدل الجريمة: مثل البطالة والفقر والهجرة وتفاقم مشكلة السكن والضغط على الخدمات العامة وتكوين العصابات وضعف التماسك الاجتماعي.

وفي الختام يمكننا القول ان لمعالجة الآثار السلبية للزيادة السكانية في العراق والحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تحتاج الدولة إلى سياسات سكانية سليمة منبثقة من استراتيجيات شاملة واستباقية مبنية على أسس زمنية سليمة ذات آجال انية ومتوسطة وبعيدة، إذ يجب أن تركز هذه الاستراتيجيات على الحد من الفقر، وخلق فرص العمل لاسيما في القطاع الخاص، وتحسين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وتنمية المجتمع، وزيادة تنافسية الاقتصاد العراقي، وتنويع الاقتصاد العراقي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك تعد تدابير منع الجريمة الفعالة، وتعزيز دور الشرطة المجتمعية، وبرامج الدعم الاجتماعي، وتعزيز دور الجامعات والمؤسسات التعليمية من خلال مناهج وبرامج خاصة للمجتمع. كل هذه السياسات والإجراءات تعد ضرورية للتخفيف من الآثار السلبية للنمو السكاني في العراق ومن ثم قطف ثمار هبة السماء المتمثلة بهذه الوثبة السكانية الكبيرة. و اتباع سياسة سكانية واضحة المعالم والتشجيع على تحديد النسل واستعمال وسائل تنظيم الاسرة لضبط معدلات النمو السنوي للسكان و اتباع الدولة سياسات هادفة الى الحد من نزوح السكان في الريف بتوظيف كافة الوسائل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لتنمية الأرياف و-توفير خدمات البنى التحتية كالمياه الصالحة للشرب ومجاري الصرف الصحي وسيارات جمع النفايات وغيرها لكافة المحافظات وخاصة مناطق الارياف لتنميتها والتشجيع على السكن فيها ويمكن القول ان التحول الديموغرافي، آثار عميقة على المجتمعات والبيئات والمدن والمؤسسات في جميع المجتمعات الانسانية، وتبدو آثار التغيير متعددة الابعاد. فقد تفاقم من عدم المساواة والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وتزيد من مستويات الهشاشة والتوتر وتنامي صناعة التهميش الإنساني. وكانت الفئات المعرضة للمخاطر، مثل النساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة ومن يعيشون في المناطق المكتظة والعشوائيات واحزمة وجيوب الفقر الأكثر تضرراً، ما يزيد من مساحة الصعوبات التي تواجهها هذه الفئات في الحصول على الخدمات الأساسية، لا سيما في البيئات الحضرية كالرعاية الصحية والخدمات التعليمية والخدمات الاجتماعية وغيرها، وهذا يتطلب تطبيقات عملية وإنسانية ذكية للتخفيف من آثار التحول على السكان.

الخاتمة

يتضح مما تقدم ان سياسات العراق التعليمية والمناخية والسكانية قد أصابها نوع من الارباك حالها حال القطاعات الأخرى و ذلك بسبب اضطراب الأوضاع السياسية والاجتماعي والاقتصادية وغيرها لما تعرض له العراق من حروب وهجرة واحتلال ونزوح، كل هذه الأسباب كانت عاملا مهما لتراجع مستوى التعليم في العراق وبالتالي أصبحت مدخلات التعليم لا تتناسب مع مخرجاته،اما فيما يخص المناخ في العراق فأن ضعف الجانب التنفيذي وعدم تطبيق القانون بالشكل الصحيح والدليل على ذلك وجود العديد من المخالفات البيئية والتي من شأنها زيادة حدة التغيير المناخي مثل تجريف الأراضي الزراعية والبساتين فضلا عن عدم وجود استراتيجية واضحة في قطع المياه والذي يشكل من اهم القطاعات المتأثرة بقضية التغييرات المناخية في العراق،وكذلك اثرت هذه العوامل على عدم وجود سياسة سكانية واضحة تعمل على تنظيم نمو السكان وفقا للموارد المتاحة وعلى المدى الطويل كون اتباع سياسة جيدة تتطلب وجود ظروف ملائمة لذلك والنمو السكاني يتأثر بمؤثرات اجتماعية واقتصادية وبيئية يصعب تغييرها بسهولة وعلى المدى القصير لذلك يلاحظ ان تغيير نمو السكان في العراق لم يكن كبيرا رغم تغيير السكانية فيه.

المصادر

صدام عبد الستار رشيد، السياسات العامة التعليمية في العراق، الواقع والحلول المقترحة، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٦٠، ٢٠٢٠، ص263

سالي سعد محمد، طيف مكي عبد الخالق، انعكاسات التنمية المستدامة على واقع السياسة التعليمية في العراق (التعليم الجامعي انموذجا) المركز العربي الديمقراطي، دراسة بحثية، القاهرة، فبراير ٢٠٢١

مهنى محمد إبراهيم غنايم، السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة، مجلة الثقافة والتنمية، المجلد الأول، العدد ١٢٧، القاهرة، ابريل ٢٠١٨، ص ٤

اكرام عبد الستار محمد ذياب، تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي عشر في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية، مجلة الإدارة التربوية، جامعة الزقازيق، العدد ١٧، مصر، ٢٠١٨، ص٣٦٦

محمد الربيعي، هل من ضرورة لأصلاح التعليم العالي في العراق، جامعة دبلن، ايرلندا، بحث منشور على شبكة العلماء العراقيين في الخارج،2010.

فيصل محمد عليوي، مشكلة التعليم في الوطن العربي (العراق انموذجا)، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العدد8، 2018، ص341

فراس جاسم موسى، الواقع التربوي والتعليمي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2022، ص ٧

حسين صالح السبعاوي، ازمة التربية والتعليم في العراق، مقال منشور على موقع مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٢٢

انجي احمد عبد الغني مصطفى، الإدارة الدولية لقضية التغييرات المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد الثالث، يوليو :٢٠١٩، ص ١٥٣

مروان محمد عبود، سياسات المناصرة المناخية في العراق، الواقع والطموح مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق،2023، ص٣-٤

عزام علوش تحويل تهديدات تغيير المناخ الى فرص، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق،2023، ص٣

ضفر عبد مطر التميمي، عقيل حمدان عباس، تداعيات التغيير المناخي في تهديدات ثوابت الامن الإنساني (العراق انموذجا)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية،2023، ص٩

احمد خضير حسين، التغيير المناخي في العراق، المخاطر المصاحبة وطبيعة الاستجابة لها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، ص ١٣-١٤

حقائق حول مناخ العراق وسلامة امنه المعهد النرويجي للشؤون الدولية-معهد ستوكهولهم الدولي لأبحاث السلام، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق،2022، ص 4

حسين عذاب عطشان، السياسة السكانية في العراق وأثرها في النمو السكاني له للمدة ١٩٧٧-٢٠٠٧، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، المجلد14، العدد ١، ٢٠١١، ص١١

سهاد كريم عبد الرضا، السياسة السكانية وأثرها في تحقيق الامن الغذائي في العراق، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العدد٢٣، ٢٠١٦، ص٦٤٣-٦٤٤

فراس عباس البياتي، الحرب والسكان دراسة تحليلية لأسباب الحرب، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٤، العراق، ص١٧

عدنان ياسين مصطفى، التحول الديموغرافي والمتغيرات الاجتماعية في العراق، منظمة العمل الدولية، ط١، أيار 2022، ص ١٣-١٤

عدنان صبيح ثامر، المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي مسارات العراق في مواجهه النمو السكاني، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ط١، العراق، ابريل ٢٠٢٣، ص ٢٣-٢٤

حيدر نعمة بخيت، اتجاهات النمو الديموغرافي في العراق والتداعيات الاقتصادية، مركز البيان للدراسات والتخطيط ٢٠٢٣، العراق، ص٣١-٣٢-٣٣